مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020
OEB Univ. Publish. Co.

إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الإئتمان البنكي في الجزائر

دراسة حالة بنك الخليج –عنابة–

The role of Risk Management in curbing and decreasing credit risks in Algeria

Case study: Gulf Bank, Annaba

د. فريد بولحبال*، جامعة عنابة، الجزائر.
Boufarid2011@hotmail.fr

تاريخ التسليم:(2020/03/25)، تاريخ المراجعة:(2020/04/18)،تاريخ القبول:(2020/05/20)

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن المخاطر الإئتمانية بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها عند أدنى حد ممكن، والبحث عن أنجح الطرق لعلاج هذه الظاهرة من خلال الحلول الوقائية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تقوم بمجموعة من الإجراءات الوقائية التي من شأنها الحد من المخاطر الائتمانية، وأن النماذج المعيارية لمنح الائتمان أداة فعالة لمنح ائتمان سليم.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الإئتمانية، إدارة المخاطر، مراقبة الإئتمان، تخفيض المخاطر.

Abstract :

The aim of this study is to identify all the procedures that bank departments undertake in order to set limits for negative effects that results from the various forms of credit risks and to protect them, searching for the most successful ways to remedy this phenomenon through preventive solutions. So.

the study attains that risk management undertakes a set of protective measures to reduce the credit risks, and that the standard models that is used by risk management to award credit are a dynamic tool for allocating perfect risk.

Keywords : Credit Risk, Risk Management, Credit Control, Risk Reductions.

* المؤلف المراسل: د.فريد بولحبال،الإيميل: Boufarid2011@hotmail.fr

مقدمة:

تمارس البنوك في ظل تزايد التعامل بمستحدثات العمل البنكي العديد من الأنشطة والوظائف، كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية، ورغم تعدد وتنوع هذه الأنشطة والوظائف إلا أن الإئتمان البنكي يعتبر النشاط الأول بالبنوك التجارية، وبسبب المخاطر الكبيرة الناشئة عن هذا النشاط إهتمت البنوك به إهتماما كبيرا ووفرت له الوقت والأموال والجهد لإدارة مخاطره.

ونظرا لطبيعة المخاطر الائتمانية تعمل إدارة البنوك على الحد من هذه المخاطر من خلال وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على هذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة، وذلك لأن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان تزيد من درجة كفاءة تسيير رأسمال البنوك واستعماله بطريقة أفضل.

تعد إدارة المخاطر الإئتمانية أداة هامة لتخفيض الخسائر الناتجة عن القروض والتسهيلات المتعثرة والتي تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك وتقليل أرباحه وزيادة خسائره نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، مما قد يؤدي إلى خسارة حقيقية مادية للبنك، خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات كافية لسداد القرض المتعثر. ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر الائتمانية يحظى بتركيز كبير وإهتمام أوسع من أجل صياغة إستراتجيات خاصة لدراسة والتحكم في ظاهرة تزايد حدة المخاطر الائتمانية من خلال نظم إدارة المخاطر، وهذا من أجل التقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم إدارة المخاطر في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر؟

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتجلى في الأتي:

- كيف يمكن تجنب مخاطر الإئتمان البنكي نظريا وتطبيقيا؟
- هل إدارة المخاطر هي حل لمواجهة المخاطر أم وسيلة لضمان إستمرارية العمل البنكي؟
- هل يساهم الإعتماد على نماذج منح الإئتمان في تخفيض مخاطر الحالات الإقراضية المتعثرة؟

1-1- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية حددنا الفرضيات التالية:

- إن الكفاءة والعناية المهنية لموظفي إدارة المخاطر تساهم في تخفيض مخاطر الائتمان البنكي.
- تعد نماذج المعايير الائتمانية مصدرا أساسيا لتوفير الائتمان البنكي المناسب في البنوك التجارية.
- تساهم آليات إدارة المخاطر في زيادة قدرة البنوك على تخفيض مخاطر الائتمان البنكي.

1-2- أهمية الموضوع:

تنبع أهمية دراسة موضوع إدارة مخاطر الإئتمان البنكي من كونها من الدراسات التي تعالج الأسس العلمية لإدارة مخاطر الإئتمان، وتزداد أهميتها لأنها تأتي في فترة زمنية ما زالت البنوك تعاني من أزمة فترات الفساد التي مرت بها الجزائر، وما نتج عنها من خسائر متراكمة تكبدتها بفعل تعثر وتهرب الكثير من عملائها عن تسديد القروض التي منحت لهم.

1-3- أهداف البحث:

تتجلى الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

- تحديد مفهوم إدارة مخاطر الإئتمان البنكي وذلك من خلال التطرق لمختلف جوانبها.
- تبيان كيفية مساهمة إدارة المخاطر في تحسين أداء عمل البنوك التجارية.
- التعرف على أساليب وآليات تخفيض المخاطر الائتمانية، وكيفية مواجهة المخاطر الائتمانية.

1-4- منهج البحث:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه. وبناء على ذلك سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، تصنيفها وتحليلها، بغرض فهم الإطار النظري. أما في الجانب التطبيقي للدراسة فسنعتمد على دراسة حالتين تعرضتا للعسر وعدم التسديد، وكيفية تعامل إدارة المخاطر ببنك الخليج معهما.

2- الإطار العام لمخاطر الإئتمان البنكي:

يعد الائتمان البنكي من أهم إيرادات البنوك التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل.

2-1- تعريف الإئتمان البنكي:

إن أصل معنى الإئتمان في الإقتصاد هو القدرة على الإقراض، وإصطلاحا "هو إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ومنح المدين مهلة من الوقت يلتزم عند إنتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية إستثمارية تعتمدها البنوك بأنواعها" (الجزراوي، والنعيمي،2010، ص5).

كذلك عرف الائتمان البنكي على أنه "عملية تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة في تاريخ محدد، ويتم تدعيم هذه العلاقة من خلال الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله" (مجاهد،2017، ص53).

وعليه فالائتمان البنكي هو عملية منح عميلا تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى مقابل فائدة أو عائد ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد.

2-2- ماهية مخاطر الائتمان البنكي

تعتبر المخاطر الائتمانية خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده عند تاريخ الاستحقاق المحدد (قطاف، والزاوي،2018، ص207).

2-2-1- مفهوم مخاطر الائتمان البنكي: إن من أكثر القرارات خطورة في البنوك هي قرار منح الائتمان الذي من الممكن أن تنجم عنه عدة مخاطر تعرف بمخاطر الإئتمان والتي هي عبارة عن "إمكانية التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين، أو فوائده وفقا للتواريخ المحددة" (صحراوي،2016، ص226).

كما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الإئتمان" (حرفوش،و صحراوي،2009، ص5).

وتعرف أيضا بأنها "خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بإلتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد، والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، مما يؤدي إلى خسائر للبنك تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة" (المطيري،2012، ص35).

يتضح مما سبق أن مخاطر الإئتمان هي عدم قدرة العميل أو إلتزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الإثنين معا عند موعد إستحقاقه.

2-2-2- أسباب حدوث مخاطر الائتمان البنكي: تتعدد أسباب حدوث مخاطر الائتمان بتعدد الأنشطة الإقتصادية وكذلك المعطيات المرتبطة بالبنك والعميل والتي منها:(رايس،2013-2014، ص ص45-46)

- السياسة الائتمانية والخطة التي ينتهجها البنك لأجل الحصول على الموارد المالية وتنميتها؛
- طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يمارسه طالب القرض؛
- العملية المطلوب تمويلها وظروفها والضمانات المطلوبة فيها؛
- أخطاء العاملين بالبنك والتي لا تقع فقط أثناء مرحلة الدراسة وإنما أيضا أثناء التنفيذ؛
-أخطار السرقة والاختلاس وتواطؤ المسؤول بالبنك مع العميل؛
-خطر تقلب سعر الفائدة؛
-خطر تقلب سعر الصرف وذلك في حالة إنخفاض أو ارتفاع عملتها الوطنية.

2-3- أنواع مخاطر الإئتمان البنكي

إن لوظيفة الإقراض مخاطر مختلفة نجملها في الأنواع التالية:(نجار،2014، ص54)

2-3-1- خطر عدم التسديد: وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة المقترض على تسديد كل أو جزء الدين والفوائد المرتبطة به عند حلول تاريخ الاستحقاق، إما لتوقفه عن الدفع (عسر مالي فني) أو إفلاسه (عسر مالي حقيقي).

2-3-2- خطر تجميد الأموال: وهو ذلك الخطر الذي يواجهه البنك عندما تتجمد موارده وتنخفض سيولة أصوله، ويشكل تجميد أموال البنك خطرا عليه لأن نقص السيولة قد يؤدي إلى إغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة. وينتج خطر التجميد عن عدم إحترام قواعد التوازن المالي الأدنى للميزانية.

2-3-3- خطر معدلات الفائدة: يتعرض البنك لهذا الخطر عندما يجد نفسه مجبرا على إستعمال المكشوف لدى البنك المركزي لسد حاجاته من السيولة بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخصم، أو عندما يكون مجبرا للجوء إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدلات فائدة أعلى من معدل إعادة الخصم. كما قد ينتج هذا الخطر بسبب المنافسة مع البنوك التي تقترح أسعار فائدة منخفضة.

2-4- نماذج ومعايير منح الإئتمان البنكي

يسعى البنك من خلال الإعتماد على نماذج ومعايير منح الإئتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها، والتي قد تعوق قدرة المقترضين على سداد إلتزاماتهم خلال فترة مستقبلية.

2-4-1- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5C's

يعتبر هذا النموذج أبرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا عاما لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم حين منح القروض، والتي طبقا لها يقوم البنك بدراسة جوانب الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة (أبو كرش، 2005، ص ص13-14). حيث يقوم البنك بتحليل خمسة جوانب عن المقترض وهي: (عبادي، 2014، ص33)

2-4-1-1- شخصية المقترض: والمقصود بها أخلاقياته ومدى إلتزامه بالعقود ومدى تحليه بالصدق والأمانة والوفاء بالعهود. وهذا يدل على قدراته الائتمانية ومدى رغبته في السداد.

2-4-1-2- رأس مال المقترض: والمقصود به إمكانياته وقدراته وملاءته المالية، فكلما زادت أمواله وملاءته المالية كانت مخاطر منحه الائتمان أقل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

2-4-1-3- قدرته على إدارة المشروع: والمقصود بها مدى طاقاته الفكرية والمعرفية والإدارية والمهنية على إدارة المشروع المطلوب تمويله بنجاح.

2-4-1-4- الضمانات: والمقصود بها الضمانات التي يمكن أن يقدمها لقاء الائتمان، فكلما كانت هذه الضمانات ذات قيمة لمتطلبات الأمان في البنك كانت مخاطر منحه الائتمان أقل.

2-4-1-5-الظروف المحيطة بالمشروع وبطالب الائتمان: والمقصود بها ظروف البلد الاقتصادية والسياسية التي تنعكس أثارها الايجابية أو السلبية على قدرة طالب الائتمان على السداد ومن ثم على مخاطر منحه الائتمان.

2-4-2- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5P's

إن هذا النموذج يهتم بالقرض والغرض منه، حيث تتم دراسة المعايير التالية "العميل، الغرض من الائتمان، القدرة على السداد، الحماية، النظرة المستقبلية" (أنجرو،2007، ص39).

يقوم البنك بتحليل خمسة أشياء وهي: (العمار، قصيري، 2015، ص325)

2-4-2-1- شخصية المقترض: إن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر تتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الإجتماعية، وكذلك أخلاقياته من حيث الإستقامة والمصداقية.

2-4-2-2- الغرض: والمقصود به التعرف على الهدف من الحصول على القرض أو الإئتمان. حيث أن لكل نوع من القروض مخاطره وعلى البنك تجنبها بالوقاية من مخاطرها أو تخفيضها.

2-4-2-3-القدرة على السداد والرغبة فيه: أي قدرة المقترض على الوفاء من خلال تحليل تدفقاته النقدية الداخلة ومقارنتها بتدفقاته النقدية الخارجة من حيث المقادير والتواريخ.

2-4-2-4- الحماية: والمقصود بها حماية حقوق البنك المتعلقة بالائتمان المطلوب إذا تم منحه، ويدخل في هذا المجال الضمانات المقدمة ومدى ملائمتها للائتمان المطلوب ومخاطرها المتوقعة.

2-4-2-5- التوقعات المستقبلية: أي مدى نجاح المقترض في أعماله، ومدى إستمرار مداخله.

2-4-3- نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بPRISM

يعكس منهج المعايير الائتمانية PRISM جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد من خلال دراسة جوانب "التصور، القدرة على السداد، الغاية من الإئتمان، الضمانات، طريقة إدارة المشروع" (الدباس،2013-2014، ص47). وفيما يلي عرض لهذه المعايير: (مسمح، 2015، ص ص56-57)

2-4-3-1- التصوير الواضح: ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الإئتمان والعوائد المنتظر تحقيقها منه، مما يدعو البنك إلى تحليل وتصور أوضاع المقترض بوضوح.

2-4-3-2- القدرة على السداد: أي قدرة المقترض على الوفاء بإلتزاماته خلال الفترة المتفق عليها، من خلال تحليل تدفقاته النقدية الداخلة وتدفقاته النقدية الخارجة.

2-4-3-3- الغاية من الإقتراض: ويقصد به تحديد الغاية من الإئتمان المقدم للعميل والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه الإئتمان.

2-4-3-4- الضمانات: ويقصد به تحديد الضمانات التي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الإئتمان لضمان السداد.

2-4-3-5- الإدارة: أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الائتمان.

مما سبق أعلاه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان، وأن مضامينها تتداخل وتشترك فيما بينها وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الإئتمان أو القرض من مدى قدرة العميل على تسديد إلتزاماته تجاه البنك.

3- ماهية إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتجية لأي بنك، وهي تهدف إلى التحكم بالمخاطر، من خلال تحديد وقياس المخاطر، والعمل على تخفيضها والسيطرة عليها.

3-1- مفهوم إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر علما جديد نسبيا، حيث عرفت على أنها "منهج ومدخل علمي متكامل للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر والأثر المالي له إن حدث إلى الحد الأدنى" (هاني،2017، ص308).

كما عرفت بأنها "عملية قياس وتقييم للمخاطر، وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، من خلال نقل المخاطر وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاته" (ازبيدة، 2016، ص21).

كذلك عرفت إدارة المخاطر بأنها "التوصل إلى وسائل متجددة للتحكم في الخطر، والحد من تكرار حدوثه، والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، ويتم التحكم في الخطر عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد عن طريق تقدير ناجح لتحقق الظواهر الطبيعية والعامة مقدما، ثم إتخاذ الوسائل التي تفي بمجابهة الخسائر المتوقعة منها" (نجار،2017، ص17).

ومما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارة البنوك من أجل تخفيض الأثار السلبية للمخاطر بأشكالها المختلفة، والمحافظة عليها عند أدنى حد ممكن.

3-2- أهداف ومهام إدارة المخاطر

إن جميع أهداف إدارة المخاطر مستوحاة من هدفها الرئيسي المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وليس إلغائها نهائيا، كما أن نظم إدارة المخاطر تهدف إلى تحقيق العناصر التالية:(بركات،2014-2015، ص79)

- إلغاء المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- إستخدام إدارة المخاطر كميزة تنافسي؛
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.

أما من مهام إدارة مخاطر الائتمان في البنوك نذكر: (منصور،2009، ص ص3-4)

- إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية؛
- تقييم مخاطر النشاط الاقتصادي؛
- التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة بهم؛
- إعداد تقارير شهرية ودورية لاستخراج مؤشرات تساعد في إتخاذ ما يلزم على أسس سليمة والتي تتلخص في تحديدها، قياسها، متابعتها والرقابة عليها، من أجل الحد من المخاطر الائتمانية.

وإن نجاح مهام إدارة مخاطر الإئتمان أعلاه وتحقيق أهدافها في البنوك يمر عبر أربعة مراحل وهي: (خضراوي،2009، ص19)

- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الإقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض وتؤدي إلى تعطيل الإنتاج؛
- قياس درجة الخطر ويتراوح القياس عادة بين تقييم وضع عميل معين، و تقييم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الإقتصاد، وكذلك تقييم غرض القرض، وطبيعة المشروع؛
- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها، وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود؛
- إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للمرافقة والرقابة والمتابعة.

3-3- إجراءات إدارة مخاطر الائتمان البنكي

إن تخفيض مخاطر الائتمان أمر في غاية الأهمية والحساسية، لذلك يجب على البنك إتباع الإجراءات التي تحد من هذه المخاطر، والتي تتمثل في الأتي: (شاهين،2010، ص ص14-15)، (يحيوش، 2007، ص4)

3-3-1- الإستعلام البنكي وتقييم المخاطر: قبل منح الإئتمان تلجأ إدارة المخاطر إلى الإستعلام والتحري بكل الوسائل والطرق الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد إستحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها.

3-3-2- طلب الضمانات الملائمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الإئتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على الضمانات الشخصية والعينية.

3-3-3-الحد من التركيز الائتماني: يقصد بالتركيز الائتماني توجيه الائتمان إلى عدد محدود من العملاء أو نشاط واحد أو منطقة جغرافية واحدة، ويظهر أثر التركزات الائتمانية إذا ما أصبحت هذه الصفات المشتركة مصدرا عاما لضعف القروض المتمركزة فإن هذه القروض قد تشكل خطرا ملحوظا لإيرادات البنك ورأسماله، وهو ما يتطلب التقليل منها.

3-3-4-الكفاءة في إعداد السياسة الإئتمانية والمتابعة: بهدف الوصول إلى سياسة إئتمانية سليمة يجب على إدارة البنك تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

3-3-5- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: بهدف إسترداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة يجب وضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، كالإستمرارية في المتابعة ووضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر جزء من المستحقات.

3-3-6- التأمين: يتمثل هذا الإجراء في التأمين ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة التأمين، فإذا لم يسدد العميل يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

3-4- أساليب إدارة مخاطر الائتمان البنكي

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر الإئتمانية وليس تجنبها وهناك أساليب يمكن إستخدامها في التعامل مع مخاطر الإئتمان البنكي وهي: (بلعزوز،2009-2010، ص ص335-336)

3-4-1- تجنب المخاطرة: يعد تجنب المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطر الإئتمانية كامتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة. ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه يعد

تقنية سالبة وليست إيجابية ،فلو استخدم بشكل مكثف لحرمت البنوك من فرص كثيرة لتحقيق الربح ولربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم.

3-4-2- تقليل المخاطرة: حسب هذا الأسلوب فإن البنوك ولتقليل المخاطر تقوم برصد سلوك القروض من أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، وتقليل مخاطر الإئتمان بإستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجرى تصميمها لذلك الغرض.

3-4-3- نقل المخاطرة: أي نقل الخطر من طرف إلى أخر ويتم ذلك عن طريق إتفاق قانوني أو عقد تأميني، وإن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من بنك لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر وهي شركة التأمين التي تبدي استعدادها لتحملها مقابل ثمن.

3-4-4-اقتسام المخاطرة: يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل مخاطر الإئتمان والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها، أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل، فعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ويتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين.

وهناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر الأربعة السابقة، طريقة أخرى وهي التحوط والتي تختلف عن التأمين في كونها نقل للمخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

4- دراسة حالة إدارة مخاطر قروض إستهلاكية ببنك الخليج –عنابة-:

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط بنك الخليج هي كيفية إدارة المخاطر الإئتمانية وليس تجنبها، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية يعتبر حجر الأساس في نجاح بنك الخليج وازدهاره وتحقيقه لأهدافه.

4-1- تقديم بنك الخليج :

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الإعمال الكويتية KIPCO والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للإعمال.

أنشأت مجموعة الأعمال الكويتية عام 1975، وهي إحدى شركات الإستثمار المدرجة في بورصة الكويت بمجموع أصول أكثر من تسعة عشر مليار دولار، وهي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمتلك المجموعة حصص في أكثر من 60 شركة أعمال موزعة بين الصناعات الرئيسية في الخدمات المالية والإعلام وقطاعات الصحة والسياحة والصناعة وذلك، في 21 بلد خصوصا في العالم العربي.

وإن بنك الخليج الجزائري هو بنك مستثمر بالجزائر برأسمال قدره 6500000000 دينار جزائري، بمساهمة ثلاثة بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي: 60% من طرف البرقان بنك؛ 30% من طرف البنك التونسي الدولي؛10% من طرف البنك الأردني الكويتي.

يعتبر بنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004، وهو يمارس اليوم نشاطا إقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم المساعدات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات بطرق أكثر حداثة وعصرنه، هذا من جهة ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع.

4-2- أسس إدارة المخاطر في بنك الخليج –عنابة-:

تركز إدارة المخاطر في بنك الخليج عنابة على الآليات والترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن وتحديد الحلول اللازمة لمواجهة هذه الخسائر في حالة حدوثها، بما يضمن إستمرار البنك.

ومن المهام التي تقوم بها إدارة المخاطر في بنك الخليج للحد من خطر الائتمان نذكر:

- دراسة ملفات طلبات الائتمان من خلال نموذج 5C'S لمعرفة الجدارة الائتمانية للعملاء؛
- وضع خطط لمواجهة أي مخاطر ممكنة الوقوع؛
- الاستمرار في متابعة العميل بعد منح الائتمان، وفي حالة التأخر أو التوقف عن السداد تتخذ إدارة المخاطر الإجراءات اللازمة لمواجهة ذلك بالإعتماد على أسلوب نقل المخاطرة إلى شركات التأمين.

4-3- دراسة حالة تأخر عميل عن التسديد:

في هذا المطلب نتعرف على الإجراءات التي تقوم بها إدارة بنك الخليج عنابة في حالة تأخر العميل عن السداد من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن مخاطر الإئتمان الإستهلاكي.

4-3-1- مرحلة طلب إئتمان إستهلاكي: بتاريخ 2015/10/10 تقدم السيد (ج، م) إلى بنك الخليج عنابة لطلب إئتمان إستهلاكي بغرض إقتناء عتاد منزلي وقد مر طلب الائتمان هذا بالمراحل التالية:

4-3-1-1- قام العميل بتقديم طلب القرض في شكل نموذج مسحوب من البنك، بالإضافة إلى الإمضاء على تصريح بأنه يسمح للبنك بالبحث على المعلومات الخاصة بشأن مقدرته على الوفاء بالتسديد. وقد إحتوت إستمارة طلب الإئتمان على عناصر مهمة منها:

- معلومات عامة عن العميل؛
- الغرض من الائتمان وقيمته، والتي كانت 340.00 340دج من أجل إقتناء عتاد منزلي؛
- المدة المتاحة للعميل حتى يقوم بسداد مستحقاته اتجاه البنك وهي 60 شهر؛
- مصدر السداد وهي الدخل الشهري للعميل.

4-3-1-2- أرفق العميل الموظف بمؤسسة خاصة إستمارة طلب القرض بمجموعة من الوثائق التي تكون الملف الائتماني الخاص به والتي شملت نسخة من بطاقة الضمان الاجتماعي؛ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛ بطاقة الإقامة؛ كشف الحساب؛ شهادة العمل؛ بطاقة الحالة العائلية؛ الفاتورة الأولية بتاريخ 2015/10/02 للعتاد المتمثل في (مكيفان وثلاجتان وفرن غاز) والتي هي بقيمة 340.00 340 دج؛ مذكرة التسليم والتي هي بتاريخ 2016/02/04؛ الفاتورة النهائية.

والجدول الموالي يوضح الغرض من الإئتمان وقيمته التفصيلية:

الجدول رقم (01): قائمة وسعر العتاد

الرقم	نوع العتاد	الكمية	المبلغ
01	ثلاجة 440 لتر	01	940 60 دج
02	ثلاجة 720 لتر	01	080 113 دج
03	مكيف	02	980.00 111دج
04	فرن غاز	01	340.00 54 دج
	المبلغ الإجمالي		**340 340.00**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك

4-3-2- مرحلة دراسة ملف طلب القرض الاستهلاكي: بعد أن قدم العميل ملفه للبنك أتت مرحلة دراسة الملف من قبل إدارة بنك الخليج عنابة كما يلي:

- الإستعلام عن العميل من خلال الإفادات المحصلة من العميل، ومصادر داخلية وخارجية؛
- إجراء التحليل والتقييم ودراسة إمكانية تسديد العميل لديونه في أجال الإستحقاق المحددة.

ولقد تمت الدراسة من قبل إدارة المخاطر تفاديا لوقوع أي مشاكل وفقا للبيانات التالية:

الجدول رقم (02): قائمة البيانات الخاصة بالعميل والدخل

الاسم واللقب	ج، م
تاريخ ومكان الميلاد	1963/02/17 عنابة
رقم الحساب البريدي	.....
الدخل الرئيسي	57 044.58 دج
اقتطاع الضمان الاجتماعي	-140.88 1 دج
الضريبة على الدخل الإجمالي	-620.61 9 دج
الدخل الشهري	46 283.08 دج
الدخل السنوي	555 396.99 دج

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك

بعد قيام إدارة المخاطر ببنك الخليج عنابة دراستها وتقييمها للإئتمان الإستهلاكي تمت الموافقة على منح القرض وحددت العقد والشروط والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموال:

الجدول رقم(03): ملخص بيانات الإئتمان الإستهلاكي للعميل

الاسم واللقب	ج، م
تاريخ الميلاد	1963/02/17 عنابة
الحالة الاجتماعية	متزوج
الدخل الشهري	46 283.08 دج
المبلغ المطلوب من قبل العميل	340 340.00 دج
المساهمة الشخصية	0 دج
مدة القرض	5 سنوات (60 شهر)
هامش الربح الفعلي الإجمالي	%11.72
القسط الشهري	7 652.18 دج

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك

إستلم بعد ذلك العميل الموافقة على منح الائتمان، وبعدها الإذن بالشراء بعدما وقع سند لأمر لصالح بنك الخليج عنابة، وكذلك وقع على التأمين على الحياة والتأمين على القرض.

وأخيرا تحصل العميل بعدها على جدول الأقساط (المبالغ التي على العميل تسديدها بداية من 2016/02/27 إلى غاية 2021/01/27) وبدأ بعدها في سداد أقساطه.

4-3-3- مرحلة متابعة العميلة: بعد إصدار قرار منح الإئتمان للعميل وبدأ الصرف وفقا للقواعد المتفق عليها في العقد، بدأت أكثر مرحلة متابعة العميل لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد إستحقاقها، حتى يتسنى الإكتشاف المبكر للمخاطر المحتملة والعمل على تجنبها. وقد شملت هذه المرحلة متابعة كل العناصر التي من شأنها أن تخل بمركز العميل خلال فترة سيران العقد.

غير أنه في تاريخ 2016/04/27 تأخر العميل عن تسديد قسطه الشهري مما ألزم إدارة المخاطر بالتسيير العلاجي لهذا التأخر، وإعتماد إستراتجية عمل للتعامل مع العميل تمثلت في:

4-3-3-1- التحصيل الودي: بعد أن أدركت إدارة المخاطر أن العميل (ج، م) لم يسدد قسطه في الأجل المحدد، توقعت أن العميل ليس لديه رغبة أو قدرة على التسديد، حيث قامت الإدارة بإتصال هاتفي معه وبعدها قامت بإرسال تنبيه كتابي له بتاريخ2016/05/01 بلغته فيه بأن عليه تسديد القسط الشهري مضاف إليه الفوائد والهوامش المستحقة إلى جانب غرامة التأخير.

4-3-3-2- مرحلة ما قبل النزاعات القضائية: عند ملاحظة إدارة المخاطر أن العميل (ج، م) لم يدفع قسطه بعد مرحلة التحصيل الودي قامت بإرسال خطاب إعذار لدفع ما عليه.

ورغم الإعذار الأول لم يدفع العميل ما عليه، فقامت إدارة المخاطر بإرسال إعذار ثاني ومنح العميل أجل أقصاه 15 يوم وإلا يضطر البنك لاتخاذ إجراءات أكثر حزم اتجاهه.

بعد وصول الإعذار الثاني تقدم العميل إلى البنك وواصل دفع ما عليه إضافة إلى غرامات التأخير.

4-4- دراسة حالة عدم تسديد عميل:

تعد إدارة المخاطر ببنك الخليج أداة هامة لتخفيض خسائر الإئتمان. وفي هذا المطلب نتعرف على الإجراءات المتخذة في حالة عدم سداد العميل لدينه وآليات إسترجاع أموال البنك.

4-4-1- مرحلة طلب إئتمان إستهلاكي: تقدم العميل (م، ن) بتاريخ 2017/11/22 إلى بنك الخليج عنابة وقدم طلب إئتمان إستهلاكي بغرض شراء عتاد منزلي. والذي مر بالمراحل التالية:

4-4-1-1- تقدم العميل إلى البنك وملأ إستمارة طلب الإئتمان التي تحتوي على:

- معلومات عامة عن العميل؛
- قيمة الائتمان المطلوب والذي هو 000 990 دج؛ بغرض شراء عتاد منزلي؛
- مدة السداد والتي هي 60 شهر.
- مصادر السداد وهي الدخل الشهري للعميل وهو 702.21 133دج.

4-4-1-2- أرفق العميل الذي يشتغل أستاذ جامعي إستمارة طلب القرض بمجموعة من الوثائق التي تكون الملف الائتماني الخاص به والتي شملت نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛ بطاقة الإقامة؛ شهادة ميلاد؛ البطاقة العائلية للحالة المدنية؛ شهادة العمل؛ وثائق تثبت الدخل الشهري؛ شيك مشطوب؛ وثيقة تثبت نية شراء العتاد ممضية من قبل المورد.

والجدول الموالي يوضح الغرض من الائتمان والمبلغ المطلوب بالتفصيل:

الجدول رقم (04): قائمة وسعر العتاد

الرقم	نوع العتاد	الكمية	المبلغ
01	موقد	01	309 62 دج
02	موقد	01	355 124 دج
03	ثلاجة 720 لتر	01	053 223 دج
04	ثلاجة610 لتر	01	012 89 دج
05	مجمد	01	102 102 دج
06	غسالة ملابس	01	574 112 دج

07	تلفاز	01	518 133 دج
08	سخان مياه	01	488 38 دج
09	مكيف	01	589 104 دج
	المبلغ الإجمالي		**990 000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك

4-4-2- مرحلة دراسة ملف طلب قرض استهلاكي: بعد أن قدم العميل ملفه للبنك، جاءت مرحلة دراسة الملف من قبل البنك والتي كانت كما يلي:

4-4-2-1 الإستعلام عن العميل، وذلك من مصادر مختلفة داخلية وخارجية.

4-4-2-2- مرحلة التحليل والتقييم، حيث تم دراسة الإمكانيات المادية للعميل، ومعرفة إذا كان دخله الشهري كفيل بتغطية نفقات مبلغ الائتمان المطلوب، وإتضح أن العميل له القدرة على تسديد ديونه عبر أقساط شهرية بقيمة 259.6 22 دج. وتمت الدراسة وفقا للبيانات التالية:

الجدول رقم (05): بيانات خاصة بالعميل والدخل

الاسم واللقب	م ن
تاريخ ومكان الميلاد	1977/05/10
رقم الحساب البريدي	.....
الدخل الإجمالي	657 112 دج
اقتطاع الضمان الاجتماعي	-968.13 9دج
الضريبة على الدخل الإجمالي	-736.66 23دج
الدخل الشهري الصافي	952.21 78 دج
المردودية الشهرية	750.00 54
الدخل الشهري الصافي الإجمالي	702.21 133
الدخل السنوي	426.52 1 604

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المقدمة من البنك

بعد قيام إدارة المخاطر ببنك الخليج عنابة دراستها وتقييمها للإئتمان الإستهلاكي تمت الموافقة على منح القرض وحددت العقد والشروط وكل المعلومات الخاصة بمنح الإئتمان الإستهلاكي والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموال:

الجدول رقم (06): ملخص بيانات الإئتمان الإستهلاكي

الاسم واللقب	م ن

تاريخ الميلاد	1977/05/10
الحالة الاجتماعية	متزوج
الدخل الشهري	133 702.21دج
المبلغ المطلوب من قبل العميل	990 000.00 دج
المساهمة الشخصية	0 دج
مدة القرض	5 سنوات (60 شهر)
هامش الربح الفعلي الإجمالي	%10,72
القسط الشهري	22 259.6 دج

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المقدمة من البنك

إستلم بعد ذلك العميل الموافقة على منح الإئتمان، وبعدها الإذن بالشراء بعدما وقع على سند أمر لصالح بنك الخليج عنابة، وكذلك وقع على التأمين على الحياة والتأمين على القرض.

وأخيرا تحصل العميل بعدها على جدول الأقساط (المبالغ التي على العميل تسديدها بداية من 2018/08/09 إلى غاية أخر قسط في 2023/07/09). وبدأ العميل في سداد أقساطه الشهرية بالفعل بقيمة (22 259.6 دج).

4-4-3- مرحلة متابعة العميل: بعد أن قام العميل بشراء عتاده وبدأ في تسديد أقساطه، توقف عن التسديد في تاريخ2019/04/09 مما ألزم بنك الخليج عنابة بإتباع الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المشكلة. وتمثلت هذه الإجراءات في الخطوات التالية:

4-4-3-1- مرحلة التحصيل الودي: بعد أن أدركت إدارة المخاطر ببنك الخليج عنابة أن العميل (م ن) لم يسدد أقساطه، وأنه ليس لديه قدرة أو رغبة في تسديد دينه، قامت الإدارة بالإتصال به هاتفيا ثم أرسلت له تنبيه كتابي بتاريخ 2019/04/18 تبلغه فيه بأن عليه تسديد القسط الشهري مضاف إليه الفوائد والهوامش المستحقة إلى جانب غرامة التأخير. كما حاول البنك معرفة سبب تأخر العميل عن السداد والذي إتضح أنه بسبب مرض العميل.

4-4-3-2- مرحلة ما قبل النزاعات القضائية: بعد عدم إستجابة العميل للتحصيل الودي قامت إدارة المخاطر ببنك الخليج عنابة بإرسال إعذار لدفع ما عليه من مستحقات إتجاه البنك. لكن العميل لم يستجب لهذا الإعذار مما ألزم البنك بإرسال خطاب إعذار ثاني ومنح العميل أجل أخر أقصاه 15 يوم وذكره في هذا الإعذار أنه في حالة عدم تسوية قيمة الدين، فإنه يستدعي الإقرار بسقوط كل أجال الإستحقاقات الأخرى، وعليه سيطالب الزبون بقيمة الدين الأصلي المتبقي إجمالا وأن البنك سيكون مجبر إلى اللجوء إلى العدالة من أجل تحصيل المبلغ المستحق.

بعد هذه الإجراءات لم يستجب العميل لهذه الإبلاغات فقام البنك بإرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية بواسطة المحضر القضائي لكي يقدم العميل ما عليه من ديون بين يدي المحضر القضائي. ورغم هذا فإن كل الطرق آلت للفشل، وهو ما جعل الوكالة تلجأ للمرحلة القضائية.

4-4-3-3- مرحلة التسوية القضائية: في هذه المرحلة قام البنك برفع قضية على العميل من أجل إسترجاع مبلغ الإئتمان الأصلي، حيث قام البنك بإحضار العميل أمام المحكمة المختصة وإجباره على دفع مجمل حقوق البنك، قدم بعدها العميل طلب بوضع رزنامة لرد حقوق البنك لإعادة جدولة أجال الدفع جدولة سداسية، ونظرا لأن البنك فقد الثقة في العميل وخاصة بعد معرفة نوع مرضه رفض إعادة الجدولة، وطلب بدوره إسترجاع كامل حقوقه دفعة واحدة.

وبالرغم من كل الإجراءات المتبعة من قبل البنك إلا أن العميل لم يدفع الدين الذي عليه، بعدها تقدم بنك خليج عنابة الذي يعتمد على أسلوب نقل المخاطرة لشركة التأمين التي تعامل معها طلبا لإسترجاع المبلغ الأصلي للقرض، وبالتالي إسترجاع البنك حقوقه، لتستمر شركة التأمين في متابعة العميل قضائيا.

- خاتمة:

إن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك أصبح من أكثر المواضيع إهتماما في الوقت الراهن نظرا لما تسببه هذه المخاطر من أضرار مالية على البنك والتي تنعكس بالسلب على أرباحه.

- نتائج الدراسة

بعد الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

- الكفاءة المهنية لموظفي إدارة المخاطر تساهم في تخفيض مخاطر الائتمان البنكي.
- تعد النماذج المعيارية التي تستعملها إدارة المخاطر لمنح الائتمان أداة فعالة لمنح ائتمان سليم.
- تقوم إدارة المخاطر بإتخاذ إجراءات عديدة من أجل إسترداد أموال البنك.
- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد منها.
- إدارة المخاطر تلعب الدور الأهم في التسيير والسيطرة على مخاطر الائتمان المصرفي.

- توصيات الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع يمكننا وضع التوصيات التالية:

- وجوب إعطاء عناية خاصة لإدارة المخاطر.
- ضرورة تبني طرق حديثة لتقييم المخاطر وتسييرها.
- ضرورة الاهتمام ببرامج تطوير وتأهيل العاملين في مجال منح الائتمان وإدارة المخاطر.
- على البنوك أن تعمل وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الإئتمان حتى يمكن القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو الأطراف الأخرى في عقد التمويل.

- قائمة المراجع

– الجزراوي، إبراهيم محمد علي، والنعيمي، نادية شاكر.(2010)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد83، العراق.
– أبو كرش، شريف مصباح.(2005)، إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول حول الإستثمار والتمويل في فلسطين: أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 8-9ماي، غزة.
– ازبيدة، حامد عبد السلام منصور.(2016)، إدارة مخاطر الإئتمان في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية الحكومية، أندونيسيا.
– الدباس، حسان.(2013-2014)، العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار الإئتماني في المصارف العاملة في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
– المطيري، علي مانع صنيهيت شرار.(2012)، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
– النجار، غسان محمد خليل.(2017)، أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
– انجرو، إيمان.(2007)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
– بركات، سارة.(2014-2015)، دور تطبيق الإجراءات الإحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
– بلعزوز، بن علي (2009-2010)، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد07، الجزائر.
– حرفوش، سهام ، وصحراوي إيمان.(2009)، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 اكتوبر، الجزائر.
– خضراوي، نعيمة.(2009)، إدارة المخاطر البنكية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
– رايس، عبد الحق.(2013-2014)، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الإئتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة.
– شاهين، علي عبد الله احمد.(2010)، مدخل علمي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي، ندوة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، فلسطين.
– صحراوي، إيمان.(2016)، إدارة المخاطر الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد16، جامعة سطيف.

- عبادي، محمد.(2014)، تقيم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الإئتمان، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد39، جامعة عنابة.
- قطاف، عبد القادر، والزاوي، عيسى.(2018)، التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الإئتمان المصرفي وسبل تغطيته، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد03، جامعة المسيلة.
- مجاهد، الصديق عبد القادر محمد.(2017)، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الإئتمان المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- مسمح، ضياء الدين حيدر خالد.(2015)، قياس درجة المخاطر الإئتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- منصور، منال.(2009)، إدارة المخاطر الإئتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، 20-21أكتوبر، سطيف.
- نجار، حياة.(2014)،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف.
- هاني، منال.(2017)،إتفاقية بازل3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد16، الجزائر.
- يحيوش، حسين.(2007)، تسيير مخاطر القرض،المؤتمر السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، 17 و18 افريل، الأردن.